

لقاءات قريع وباول ورايس

قبول السلطة بخطة الفصل وفقاً للشروط الأمريكية

بيروت/رأفت مرة

فلسطينية للسلطة تمنع كما قال باول «أن يكون بوسع كل إرهابي تفجير نفسه». لكن لم يصدر عن باول ورايس ما يشير إلى ضرورة وقف النار من قبل العدو الصهيوني أو انسحاب من المدن والقرى أو تخفيف للإجراءات.

٤- محاولة إقناع الفلسطينيين بأن الولايات المتحدة جادة في مسألة إعلان الدولة في حزيران/يونيو القادم كما تعهد بوش. واعتبر باول أن الوقت لا يزال ملائماً لإجراء مفاوضات تقضي إلى إعلان الدولة.

لكن أياً تكن مضامين الخطاب الأمريكي إلى وفد السلطة الفلسطينية، فإن اللقاء يؤكد أن الإدارة الأمريكية ما زالت عند خطوطها الثابتة في التعامل مع السلطة ومع التطورات الفلسطينية وهذه الخطوط تتمحور حول: وقف فلسطيني لإطلاق النار، إجراءات أمنية فلسطينية ضد المقاومين، الطرف الإسرائيلي غير ملزم بتنفيذ أي ترتيبات قبل ذلك. وهذا ما يجعل هذه اللقاءات نموذجاً لسياسة راوح مكانك.

السلطة وأمريكا

أعطت السلطة الفلسطينية للجانب الأمريكي إشارات واضحة تفيد بإمكانية قبول السلطة بخطة الفصل التي اقترحها شارون. وكان من اللافت أن السلطة وضعت مجموعة من الشروط لقبولها خطة شارون، لكن هذه الشروط كانت من الطبيعة الإجرائية التنفيذية وليست من الطبيعة السياسية أو من ذات الوزن الذي دفع شارون لإعلان انسحابه من غزة.

فقبول السلطة بخطة الانسحاب كما يرى أبو علاء ترتبط أن يكون الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة كاملاً، وأن يتولى الفلسطينيون السيطرة على المنفذ الحدودي مع مصر، وأن يُفتح معبر أمن وحر بين الضفة الغربية وقطاع غزة وفق ما نصت عليه اتفاقية أوسلو. وبهذه الشروط تكون السلطة الفلسطينية قدمت تنازلاً جديداً لأنها لم تأخذ بالاعتبار التدايعات السياسية للانسحاب الإسرائيلي من غزة، وارتباط ذلك بمستقبل الشعب الفلسطيني أو بمستقبل الاحتلال الإسرائيلي، خاصة وأن الاحتلال خلق واقعاً سياسياً يحاول من خلال خطة الفصل التي يطرحها محاصرة الشعب الفلسطيني ضمن خيارات قليلة وصعبة ومؤلمة. والنقطة الثانية أن السلطة الفلسطينية لم تول أهمية لمستقبل قطاع غزة في ظل انسحاب شارون، إذ إن مستقبل القطاع لا ينحصر في إدارة ما مساحته ٣٦٠ كلم مربع، بل هناك ارتباط سياسي يتعلّق بالقضية الفلسطينية ككل، وتواصل قانوني وسياسي بين الضفة الغربية والقطاع. كذلك فإن السلطة تجاهلت الحقوق الفلسطينية الثابتة التي تُرك مصيرها مجهولاً، وهي على علاقة بغزة وما يحيط بها. ومن هذه الحقوق حق العودة ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة.

السلطة الفلسطينية أبلغت الأميركيين قبولها المشروط بخطة الفصل، لكنها انزلت إلى هاوية جديدة، وهي دخلت في ترتيبات مع المصريين تتعلق بمستقبل قطاع غزة، ويبدو أن عوامل الضغط سوف تمارس على كل من يرفض ذلك، سواء كانت حماس أو أبو عمار، ورفع كانت العصا التي يُلوح بها. ■



ما هي نتائج اللقاءات التي جرت بين أحمد قريع رئيس وزراء السلطة الفلسطينية وكولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة، ومن ثم كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي.



يبدو أن المحصلة صفر، كعادة كل اللقاءات التي جمعت قيادات السلطة الفلسطينية بأعضاء الإدارة الأمريكية، ذلك لأن الاجتماعات التي جرت في عمان وبرلين جاءت بناء على رغبة أمريكية وظروف تخص واشنطن، وإن وجدت فيها السلطة الفلسطينية مناسبة لعودة التواصل مع الولايات المتحدة الراعية الرسمية للمفاوضات، وفرصة لطرح الأفكار السياسية القديمة التي تؤمن بها السلطة والتي ثبت أن لا الأمريكيين ولا الإسرائيليين يقبلون بها أو يستعدون لتجربتها. وبالعودة إلى أسباب عودة اللقاءات الأمريكية الفلسطينية، فإن الولايات المتحدة كانت في أمس الحاجة لالتقاط صورة أمريكية - فلسطينية تعيد لها شيئاً من ماء الوجه بعد الإخفاقات التي وقعت فيها واشنطن بسبب فضائح التعذيب في سجن أبو غريب ضد مواطنين عراقيين، وبسبب إخفاق شارون في تمرير خطته للانسحاب من قطاع غزة بين أنصار الليكود، بعدما كانت الإدارة الأمريكية قد قدمت وعداً لشارون سمح بموجبه للكيان الصهيوني بالتوسع وعطل مفاوضات الوضع النهائي وبدد فكرة إقامة الدولة الفلسطينية وأسقط حق اللاجئين في العودة.

واشنطن شعرت بالخطأ وأحست بالصور بعدما دفعت لشارون قبل أن تقبض، مما أثار استياء دولياً ساعد عليه تسريب معلومات مفادها أن وزارة الخارجية الأمريكية عارضت تقديم وعد لشارون بسبب نتائج ذلك على الواقع.

الحاجة إذاً إلى الصورة، كان هو السبب الأول للقاء رايس وباول بقريع ووفد السلطة، حيث دلّ مضمون اللقاءين على ذلك. فباول ورايس ركزا في حديثهما مع وفد السلطة على النقاط التالية:

١- التقليل من آثار وعد بوش لشارون، من خلال الإشارة الأمريكية إلى أن نتائج مفاوضات الوضع النهائي يقررها الطرفان وبالحوار وليس من جانب الولايات المتحدة.

٢- إعلان استعداد الإدارة الأمريكية لبذل دور في إجراء مفاوضات فلسطينية إسرائيلية بعدما فهم أن وعد بوش لشارون قطع الطريق على أي مفاوضات. وأكدت رايس في لقاءها مع قريع أن الإدارة الأمريكية ملتزمة بخريطة الطريق وبمراجعات عملية السلام. وإن ربطت رايس أي دور أمريكي قادم بخطوات إصلاحية من جانب السلطة الفلسطينية «تتعلق بإصلاح الأجهزة الأمنية وتوحيدها وتوجيهها لحفظ العمل وفق الإطار المتفق عليه في خارطة الطريق كأداة لفرض سيادة القانون وحفظ النظام العام».

٣- توجيه رسالة واضحة للسلطة الفلسطينية بأن أي تقدم في الاتجاهين السياسي والأمني يجب أن يسبقه التزام من السلطة بوقف إطلاق النار، وإجراءات فلسطينية توقف العمليات أو الهجمات على الاحتلال. واشترط المسؤولون الأمريكيون في حواراتهم مع وفد السلطة أن تكون إجراءات وقف النار دائمة، ونجاح ذلك مرتبط بوجود منظومة أمنية

